

6/9/2025

مركز "شمس" يدين قرار الخزانة الأمريكية بفرض عقوبات على مؤسسات حقوقية فلسطينية، ويعتبره عدوان على العدالة الدولية

يدين مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" بشدة القرار الصادر عن وزارة الخزانة الأمريكية القاضي بفرض عقوبات على ثلاث من أبرز المؤسسات الحقوقية الفلسطينية، وهي مركز الميزان لحقوق الإنسان، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ومؤسسة الحق. وأعتبر المركز أن هذا القرار يشكل اعتداءً مباشراً وخطيراً على عمل المدافعين عن حقوق الإنسان، ومحاولة يائسة لإسكات الأصوات التي تكشف جرائم الاحتلال الإسرائيلي وتوثقها، وتعمل على محاسبة مرتكبيها أمام العدالة الدولية. وقال المركز أن استهداف هذه المؤسسات التي تتمتع بسمعة دولية مرموقة وعضوية في أطر حقوقية إقليمية ودولية، يمثل ضربة قاسية لمنظومة حقوق الإنسان العالمية، ورسالة ترهيب لكل المؤسسات الحقوقية التي تسعى إلى تحقيق العدالة ومناهضة الإفلات من العقاب.

يؤكد مركز "شمس" أن هذا القرار الأمريكي انتهاك للقانون الدولي ولمواثيق الأمم المتحدة التي تضمن حرية العمل الحقوقي وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. كما يكشف هذا القرار عن انحياز واضح وفاضح لصالح الاحتلال الإسرائيلي، إذ يمنحه غطاءً لمواصلة سياساته القمعية وانتهاكاته الممنهجة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. إن العقوبات المفروضة على هذه المؤسسات الحقوقية الفلسطينية تمثل تشجيعاً لسلطات الاحتلال على المضي قدماً في سياساتها الاستيطانية وممارساتها القمعية ضد الشعب الفلسطيني، مع ضمان استمرار سياسة الإفلات من العقاب التي ظلت تشكل عائقاً أمام تحقيق العدالة لعقود طويلة.

ويرى مركز "شمس" أن هذا القرار يبعث برسالة خطيرة إلى المجتمع الدولي مفادها أن محاولات محاسبة إسرائيل على جرائمها قد تتحول إلى جريمة بحد ذاتها، وأن الجهات التي تعمل على إنصاف الضحايا ومناصرة حقوق الإنسان يمكن أن تكون عرضة للعقوبات والملاحقة. وهذا يهدد أسس العدالة الدولية، ويقوض مصداقية النظام العالمي في حماية حقوق الإنسان، ويضعف مكانة المؤسسات الحقوقية في العالم بأسره، مما يفتح الباب أمام استهدافها في مناطق نزاع أخرى.



يدعو مركز "شمس" المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، ومجلس حقوق الإنسان، والدول الأطراف في اتفاقيات جنيف، والمنظمات الحقوقية الدولية والإقليمية، إلى رفض هذا القرار واعتباره غير قانوني وغير أخلاقي، والضغط على الإدارة الأمريكية للتراجع عنه فوراً. كما يدعو إلى اتخاذ خطوات جديدة لحماية المؤسسات الحقوقية الفلسطينية وتعزيز قدراتها على الاستمرار في أداء دورها الحيوي في توثيق الانتهاكات ومتابعة مرتكبيها أمام المحاكم الدولية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية. ويؤكد المركز أن حماية هذه المؤسسات هي مسؤولية جماعية تقع على عاتق المجتمع الدولي الذي يلتزم بمبادئ العدالة والكرامة الإنسانية.

يؤكد مركز "شمس" تضامنه الكامل مع المؤسسات الثلاث، ويدعو كافة المؤسسات الحقوقية الإقليمية والدولية، إلى الوقوف صفاً واحداً في مواجهة هذا القرار الجائر، والعمل على تعزيز التعاون والتنسيق للدفاع عن الحق في العمل الحقوقي المستقل والحر. كما يشدد المركز على أن مثل هذه القرارات لن تنتهي المجتمع المدني الفلسطيني ولا المؤسسات الحقوقية عن مواصلة نضالها من أجل الحرية والكرامة الإنسانية، بل ستزيدها عزيمة وإصراراً على كشف الحقيقة والدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني الذي يعاني منذ عقود من الاحتلال والاضطهاد.

يعتبر مركز "شمس" أن هذا القرار ليس سوى محاولة جديدة لطمس الرواية الفلسطينية، ومنع إيصال صوت الضحايا إلى العالم، ويؤكد أن مواجهة هذه السياسات تتطلب جهداً جماعياً، ومواقف واضحة وحاسمة من المجتمع الدولي، لحماية القيم الإنسانية التي يقوم عليها القانون الدولي. ويجدد المركز التزامه بمواصلة عمله إلى جانب المؤسسات الحقوقية الفلسطينية والدولية، من أجل تحقيق العدالة، وإنهاء الاحتلال، وضمان حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وعلى رأسها حقه في تقرير المصير.